# الأحوالُ الإداريَّةُ لولاية البصرة (١٦٦٨-١٧٧٥م)

# Administrative Conditions in Basra (1668-1775)


أ.م. د. كوثر غضبان عبد الحسن

Dr. Kawthar G. Abdul Hussain, Assistant Professor

جامعة البصرة/ كلِّيَّة التَّربية بنات/ قسم التَّاريخ

Department of History, College of Education for Girls,

University of Basra

## ملخَّصُ البحثِ

كانت ولاية البصرة ثاني ولاية عثمانيّة عندما أنهى الوالي العثمانيّ إياس باشا والي بغداد الحكم المحلِّيّ في البصرة، وأقام إدارة مركزيَّة فيها.

شكَّلت الدولة العثمانيَّة في البصرة جهازاً إداريّاً ابتدأ من الوالي الذي شكَّل رأس الجهاز الإداريّ في البصرة، حتّى المحتسب، وقُسِّمت البصرة إلى عددٍ من الأقضية والنواحي والقرى.

وارتبط النظام الإداريّ بالنظام العسكريّ والاقتصاديّ، الذي اعتمد على الإيرادات، وسخّر هذا النِّظام لخدمة مصالح الدولة العثمانيّة، التي كان همُّها فرض الضرائب دون التفكير في تحسين الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الولاية .


**الكلمات المفتاحيّة**: الأحوال الإداريّة، ولاية البصرة، الدولة العثمانيّة، النظام الإداريّ.

## Apstract

Basra was ranked as the second Ottoman state(wilaya) when the Ottoman Ruler Ayas Pasha terminated the local rule in Basra and set up a central administration there. The Ottoman State then set up an administrative body including the Ruler (wali), the top administrator in Basra, up to the Treasurer. The city was divided into a number of districts, provinces and villages. The administrative system followed the military and economic systems that depend mainly on revenues. The system as a whole served the Ottoman State interests which focused on imposing taxes without seeking to improve the economic and social conditions in Basra.


**Key words:** administrative conditions - the state of Basra - the Ottoman Empire - the administrative system.

## المقدّمة

تُعدُّ ولاية البصرة ثاني ولاية عثمانيَّة تمَّ تشكيلها بعد ولاية بغداد، وذلك سنة (١٥٤٦م)، حين أنهى إياس باشا والي بغداد الحكم المحلِّيّ في البصرة، وأقام إدارة مركزيَّة فيها، ومن ثَمَّ أصبحت البصرة مثل بقيَّة الولايات العثمانيَّة الأُخرى، والجدير بالملاحظة أَنَّ معظم مراكز ألوية ولاية البصرة هي على شكل قلاع حربيَّة، وقد دخلتها القوّات العثمانيّة للحفاظ على الأمن في شطّ العرب من بعض القبائل العربيّة الساكنة بالقرب منه[1] .

يعالج البحث الأحداث من عام (١٦٦٨م) حتّى عام (١٧٧٥م)، وقد تمّ اختيار هذه المدَّة؛ لأنها شهدت تغيُّراً في الوحدات الإداريّة المهمَّة في ولاية البصرة، التي كانت تحت الاحتلال العثمانيّ وقد مارسها الولاة والكهية والمتسلِّم، وإلى غيرها من المهمّات الإداريّة التي كانت وظيفتُها هو جمع الضرائب.

وقد اعتمدت دراستُنا على العديد من الوثائق والمصادر الأوّليَّة والأجنبيّة.

## المبحثُ الأوّلُ

## التقسيماتُ الإداريّةُ لولاية البصرة

تأتي ولاية البصرة التي تمَّ تشكيلها في أثناء الإحتلال العثمانيّ للعراق سنة (١٥٤٦م)، بعد ولاية بغداد في التقسيم الإداريّ، وقد اتُّخِذَتْ البصرة مركزاً لهذه الولاية، وعُيِّنَ بلال باشا أوّل والٍ عثمانيٍّ، وتحوّلتْ إلى ولاية تُدار بالإلتزام، لا يوجد فيها نظام التيمار أو الزعامات، وكلّ أراضيها تحت التزام واليها .

كانت الضرائب وتكاليفها المختلفة تُجبى باسم خزينة الدّولة مباشرة، وتُدفع رواتب لرؤسائها من الخزينة، وتُعرف باسم ساليانه وتبلغ (١٠٠٠٠٠) أقجة[٢]، ولم تتجاهل الدولة طبيعة المنطقة العشائريّة، فأعطت زعماء العشائر دوراً في نظامها الإداريّ[٣]، وقد ذكرت وثيقة عن تسليم مبلغ (٧١٥٠٠) قرش إلى خزينة الدولة، من مجمل مبلغ (١٠٠٠٠٠) قرش، المرسلة إلى خزينة الداخلية الخاصّة في كلّ سنة، والآتية من ولاية البصرة في كانون الثاني عام (١٦٧٢م)[٤].

استمرَّ هذا الوضع إلى مدَّة حكم الزُّعماء المحلِّيّين (إمارة آل أفراسياب)، فأصبحت البصرة مستقلَّة عن الإدارة العثمانيّة حتّى سنة (١٦٦٨م)، وعلى الرُّغم من الأحداث التي حدثت في عهد آل أفراسياب، فلم يكن بإمكان الدولة العثمانيّة توصيل نفوذها إلى المنطقة الجنوبيّة من ولاية بغداد؛ لذلك بقيت ولاية البصرة بألويتها في أيدي أفراسياب، ولم يتعيّن أُمراء عثمانيّون فيها، ولم يحدث تغيير إداريّ في ولاية البصرة بعد إعادة النفوذ العثمانيّ إلى بغداد سنة (١٦٣٨م)،

وهذا يعني أنَّ معظم أرجاء المنطقة كانت تخضع إسميًّاً للدولة العثمانيّة، ولم يرد من ألوية البصرة[٥].

ويذكر عبد العظيم عبّاس نصّار أنَّ البصرة قُسِّمَتْ إلى سناجق، حسب تركيبها.

العشائريّ، وتُجبى الضّرائب بالالتزام، وعُدّتْ وحدة إداريَّة يتسلَّم الوالي لإدارتها راتباً سنويّاً شكل سالیانة[٦]، وقد أكَّدَتْ الوثيقة العثمانيّة أنَّ ولاية البصرة قُسِّمت إلى ألويةٍ ومقاطعاتٍ، وذلك في سنة (١٦٧١م)، أيْ إنَّ ولاية البصرة توسَّعتْ في التقسيم الإداريّ بعد حكومة أُسرة أفراسياب عندما أصبحت تابعة للسلطة العثمانيّة المركزيّة مباشرةً[٧]، وتتكوّن من (١١) لواءً بعد أنْ كانت (٨) ألوية، وهي: لواء قبّان، لواء حمدان، لواء زكية، لواء حمّار، لواء فتحيّة، لواء دار ابن أسد، لواء بني منصور، لواء نهر صالح، لـــواء دار آل محمّد، لواء منصوريّة، لواء باطنة[٨]، وغالبتها عبارة عن قلاعٍ حربيّة فيها حاميات عسكريّة مهيَّأة لمواجهة انتفاضات القبائل والتهديدات الفارسيّة في بلاد فارس، وتمتدُّ مساحتها الى الجهة الشَّرقيَّة من شطّ العرب (قبان)، وإلى شمال البصرة (زكيّة) (دار بني أسد) (دار آل محمّد) .

وللظروف السِّياسيَّة والعسكريَّة نجد إدارة البصرة تتنقّل بين كونها ولاية مرَّة، ومتسلَّمة مرّة أُخرى، فنجدها منذ بداية عام (١٦٦٨م) ولاية يديرها والٍ، ثُمَّ انتزعها شيخ قبيلة المنتفق لتبقى مدّة خمس سنوات تحت حكومة المنتفق شبه مستقلّة، وسرعان ما استولت عليها الإمارة المشعشعيّة سنة (١٦٩٧م)[٩].

وفي سنة (١٧٠٠-١٧٠١م) استرجعها العثمانيُّون، وأصبحت متسلَّمة تابعة

لولاية بغداد منذ تولّي حسن باشا ولاية بغداد سنة (١٧٠٤م)، بسبب ثورات العشائر؛ لهذا قامت بإلحاق ولاية البصرة بولاية بغداد[١٠].

## المبحثُ الثاني

### أوّلاً: الوحدات الإداريّة والقائمون على إدارتها

١ – **الإيلة (الولاية)**: أَطلقت الدولة العثمانيّة على البصرة كلمة إيالة (ولاية)، ووضع على الهرم الإداريّ فيها أحد رجالاتها تحت اسم (بكلربكيّ)، وكان البكلربكيّ يُمثِّلُ السُّلطة التنفيذيّة للسلطان في الولاية، وهو الرئيس الإداريّ والعسكريّ فيها، ويتمُّ اختياره من أُمراء ألوية (السناجق)، أو من رجالات الدَّولة، أو من المستخدمين في السراي، الذين كانت لديهم خبرة إداريّة وعسكريّة[١١]، إلّا إنّه بعد ذلك تغيّر الأمر، فأصبح تعيين الوالي يتمُّ بتأثير منتسبي السراي، –أي: الباب العالي– ويتمُّ –أيضاً– تعيينه بالرشوة دون مراعاة الكفاءة[١٢].

اتّصفَ أغلب ولاة البصرة بضعف مستواهم الإداريّ والثقافيّ، فكان شأن البصرة كشأن الولايات البعيدة عن مركز السلطة مهملة، وبخاصّة من الجانب الإداريّ؛ إذ تُركت أُمورها إلى الولاة يتصرّفون بها وبسكّانها ما يشاؤون[١٣].

وكان يُخصّص للوالي ساليانة، كراتب مقطوع أو مبلغ محدّد، ويُدرج عادة في أمر تعيينه، وقد بلغت ساليانة البصرة حوالي (١،٠٠٠،٠٠٠) أقجة، وكان الوالي يُقيم في مركز الولاية، أو ما يُسمّى (سراي)[١٤]، وإنَّ هذا الدخل السنويّ للولاة لم يبقَ ثابتاً، بل ازداد مع انخفاض أسعار العملة، وسقوط قيمتها الشرائيّة[١٥].

كان الوالي مسؤولاً عن الشؤون العسكريّة في الولاية، وكان له حقُّ الإشراف على أُمراء السناجق التابعين له، وعند وقوع المعارك كان هؤلاء الأُمراء يشتركون

مع الوالي[١٦]، إلّا إنَّ صلاحيّاته في المسائل الماليّة والعدليّة كانت محدودة الى حدٍّ ما، وقد استمرَّ لقب البكلربكيّ حتّى القرن الثامن عشر[١٧].

وكانت له -أيضاً- صلاحيّات في الأُمور الإداريّة بشكلٍ عامّ، ومنها تطبيق العدالة في الولاية، وعدم التمييز بين الرعايا، ومساعدة المظلومين، وإيقاف الظالمين، وإعمار البلاد، وتأمين الأمن والنظام، وحماية الأهالي من اللُّصوص والأشقياء، والمشاركة مع جنود الولاية في الحملات العسكريّة، وإرسال المستحقّات الماليّة إلى الخزينة من دون تأخير، ويقوم -أيضاً- بتنفيذ ما يرد من الأحكام السلطانيَّة، والأوامر الصادرة من مركز الدّولة من دون تلكُّؤ أو إهمال[١٨]، وفي حال وفاة قاضي الولاية ولحين تعيين قاضٍ جديد من إسطنبول يحقّ للوالي -أيضاً- مصادرة أموال معارضيه، أو مَن يشكُّ فيه دون استشارة أحد، ويجوز للوالي تولّي ولايتين في آنٍ واحد، كما حدث لأحمد باشا والي بغداد، الذي تولّى ولاية البصرة -أيضاً-، أي تُلحق به ولاية ثانية، وينوب عنه متسلّم لإدارة الولاية الثانية، وتعيين المتسلّم من صلاحيّات الوالي نفسه[١٩].

كانت الأُمور العدليّة والشرعيّة في الولاية من اختصاص القاضي الذي يقوم بالنظر فيها، من دون تدخّل الوالي، كما كان للدفتر دار الخزينة أو المال، يتولّى مهمّة تحصيل الأموال العائدة إلى الخزينة بشكلٍ مباشر، من دون تدخّل الوالي[٢٠].

وعند تأخّر الوالي عن دفع المبالغ المترتِّبة بذمّته، قدْ يؤدِّي ذلك إلى إصدار أوامر من الباب العالي بإعدامه، مثلما حصل للدفتر دار حسين باشا (١٦٨٦-١٦٨٨م) والي البصرة[٢١]، وكان أوّل شيءٍ تعمله الدولة حين سماعها بخبر وفاة والٍ من الولاة، هو إرسال أحد موظَّفي الباب العالي لضبط مخلّفاته، ومعرفة ما بذمَّته من

أموال، مثلما حدث عند عزل والي البصرة حسين باشا سنة (١٦٨٦م)[٢٢].

وإذا أثبت الوالي كفاءته في إدارة شؤون الولاية، قدْ يؤدِّي استدعاءه إلى العاصمة لنيل منصب الوزارة أو الصدارة، أو تتمّ مكافأته عن طريق إعادة تعيينه في مركزه، أو إرسال الخِلع والهدايا إليه، مثل الهدايا والخلع التي أُرسلت إلى مصطفى باشا دلتبان -والي بغداد- إثر نجاحه في استرداد البصرة في عام (١٧٠١م)، بعد أنْ بقيت لسنواتٍ بيد المنتفق وحاكم الحويزة[٢٣].

كان الوالي الذي تُلحق به ولاية ثانية ينوب عنه متسلّم لإدارة الولاية الثانية، ويبدو أنّ تعيين المتسلّم كان من صلاحية الوالي نفسه[٢٤]، وعندما تكون علاقة الوالي بسكّان المدينة -أحياناً- غير حسنة، يقوم السُّكّان بتقديم الشكوى ضدّه، وربّما يقومون بطرد الوالي من المدينة بالقوَّة، كما حدث عام (١٦٩٢م) عندما قام سُكّان البصرة بطرد واليها خليل باشا؛ بسبب ظلمه وظلم أتباعه[٢٥].

وعلى العكس من ذلك، كان هناك ولاة من ذوي السِّيرة الحسنة، الذين أداروا شؤون الولاية بكفاءةٍ وحكمة، ودون إلحاق الضَّرر بالسُّكّان ومصالحهم، مثل والي البصرة عبد الرحمن باشا سنة (١٦٨٢-١٦٨٦م)، الذي خفّف بعض الضرائب والرسوم عن سكّان البصرة[٢٦]، ولكنَّ أغلب الولاة المعيّنين في إدارة البصرة بوجهٍ عام، كانوا غير كفوئين، واتّسموا بالضعف، كان يُؤتى بهم من مختلف الجهات، مع غضِّ النظر عن مؤهَّلاتهم وكفاءتهم، وكان أغلب الولاة يركِّزون اهتمامهم على جمع الأموال، وبأيّ طريقة كانت؛ لعلمهم بعدم بقائهم بالحكم سوى مدّةٍ قصيرة، كما حدث في عهد الوالي أحمد باشا بن عثمان (١٧٤٧-١٧٥٠م) الذي اتَّصف بالطمع والجشع.

**٢- الكتخدا أو( الكهية)**

وهو نائب الوالي (الخاصّ)، أو نائبه في الشؤون الإداريّة والعسكريّة والماليّة المختلفة، أو أيّ طلب من الطلبات التي يأمره بها، وله دائرة خاصّة تُعرف (بدار الكتخدائيّة)، ومصيره مرتبط بمصير الوالي، ويحلُّ الكتخدا محلّ الوالي عند غيابه أو وفاته، وسلطات الكتخدا ترتبط بشخصيَّة الوالي، فإذا كان الوالي ذا شخصيّة ضعيفة، تكون شخصيّة الكتخدا أقوى، والعكس صحيح، وقدْ تعرّضت هذه الوظيفة الإداريّة إلى التغيير المستمرّ[٢٧]، وعليه أن يُقـدِّم تقريراً يوميّاً عن أوضاع الولاية إلى الوالي[٢٨].

ونظراً إلى أهمِّيَّة هذا المنصب كان يعيّن فيه بعض الأشخاص الذين يحملون لقب الوالي بدرجة (مير ميران)، ويقوم الوالي بتعيين الكهية[٢٩].

والجدير بالملاحظة أنّ أغلبيّة مَن تولّوا هذا المركز هم من المماليك، وخاصّة في البصرة، الذين حازوا على مكانة عالية لدى ساداتهم من الولاة، إلى درجة أَنّ بعضهم قد صاهر الولاة أنفسهم، فقدْ تزوَّج الكتخدا سليمان باشا ابنة أحمد باشا عادلة خانم[٣٠].

**٣- المتسلِّم**

استُعملت كلمة المتسلِّم خلال البحث بعدّة معانٍ، فقد دلَّت للدلالة على الشخص الذي يحكم بصفته نائباً عن الوالي، مثل متسلِّم البصرة، الذي يعيِّنه والي بغداد، ويُسمَّى المتسلِّم في هذه الحالة بالقائم مقائم -أيضاً-[٣١]، ويحقّ للوالي تعين المتسلِّم دون الرجوع إلى الباب العالي[٣٢].

في البدء كانت مهمَّة المتسلِّم الرئيسة أنْ يتولّى حكم الولاية بشكلٍ مؤقَّت في حالة غياب الوالي أو عزله، حتى يُعيِّن الباب العالي والياً جديداً، وأصبح هذا المنصب -أي: (المتسلّم)- خلال القرن الثامن عشر الموظّف الرّسميّ الثابت الذي يتمتّع بأكبر السُّلطات بعد الوالي والكتخدا، ومكانة المتسلِّم في هذه الحالة بمنزلة مكانة الوالي، ولا يحقّ للوالي المعزول ترك الولاية حتَّى ورود الوالي الجديد، أو تعيين متسلِّم مكانه، وقد يقوم السكَّان أنفسهم باختيار متسلِّم المدينة إلى حين ورود والٍ جديد إليها[٣٣]، ويحدث هذا عادة عند وفاة الوالي بصورة مفاجئة؛ نتيجة المرض، أو مقتله في معركة، أو عند طرده من السكَّان أنفسهم، مثلما حدث في البصرة سنة (١٦٩٠م)، عندما قام سكّان المدينة بانتخاب أحد الأعيان (هو حسين الجمال) متسلِّماً على المدينة، وأصبح متسلِّم البصرة منصباً دائماً ذا وظيفة إداريّة دائمة، بخاصّة بعد أنْ يتمّ إلحاق البصرة ببغداد عندما يكون المتسلِّم شخصاً مرغوبـاً فيه من قبل الأهالي، وذا شخصيّة قويّة، وقادراً على جمع العائدات الماليّة للمتصرِّف، وتأديب الأشقياء وحماية الأهالي، وعندما تسلّم أحمد باشا ولاية البصرة، أقام في بغداد وأدار البصرة بوساطة متسلِّم من المماليك وهو سليمان أبو ليلة[٣٤]، وقد أُنيطت بالمتسلِّم شؤون الإدارة والمصالح الماليّة، وأمور الشرطة، والحسبة وتنفيذ الأحكام المدنيّة والجنائيّة[٣٥].

**٤- القبطان باشا (القبودان)**

وهو شخص ذو سلطة ونفوذ في البصرة، ويشغل هذا المنصب قائد الأسطول المرابط في شطّ العرب[٣٦]، وبيّن الآباء الكرمليُّون أنّ الأُسطول كان يتألَّف من

أربعين سفينة حربيَّة، وما يماثلها من مراكب صغيرة، وخلال العقد الأوَّل من القرن الثامن عشر كان القبطان باشا يُعدُّ الشخص الثاني بعد المتسلِّم في التدرُّج الوظيفيّ لحكومة البصرة، مع حصَّة كبيرة من ضريبة المدينة تُجبى باسمه، وكان القبطان باشا يتلقّى راتباً قدره (١٥) ألف قرش، ويكون تعيينه وعزله من الباب العالي في إسطنبول[٣٧].

إهتمَّت الدّولة العثمانيّة بالبحريّة، وعلى الأخصَّ في البصرة؛ للدفاع عنها ضدّ العشائر الثائرة في منطقة الجزائر (الأهوار)، لذلك بادرت إلى إنشاء ترسانة صغيرة في (بيرة جك) أعالي الفرات، لصناعة السفن والزوارق الحربيّة الصغيرة وإنزالها عن طريق الفرات إلى البصرة، وكانت السفن تحت إمرة القبطان باشا، الذي يخضع للباب العالي، الذي يُسمَّى في المصادر المحلِّيّة (أمير السفن)، وهو غير خاضع للوالي أو المتسلِّم، بل يتمتَّع بالاستقلال[٣٨].

ومنذ أنْ أصبح العراق تحت حكم المماليك، وعقب اندماج البصرة ببغداد في مطلع القرن الثامن عشر، أصبح القبطان باشا يعيَّن من والي بغداد، وتناقصت سلطته الى حدٍّ كبير[٣٩].

كان مقرُّ القبطان باشا في البصرة يقع قرب منطقة المنَّاوي في الضفَّة الغربيَّة من شطِّ العرب؛ إذْ تصطفُّ قطعات الأُسطول عادةً[٤٠]، أمَّا البحّارة، فكان أغلبهم من المسيحيِّين من اليونانيِّين، وبعض الإيطاليِّين، حتّى بعض الروس، وقدْ كان الكثير من هؤلاء من أسرى الحروب، أو المحكوم عليهم بعقوبة العمل في الأُسطول كمجذِّفين، هذا بالنسبة إلى إدارة السفن، أمّا المقاتلون العاملون على ظهر السفن، فكان أكثرهم من الأتراك، أو غيرهم من المتطوِّعين من

السكّان المحلّيّين[٤١]. وعلى الرُّغم من أنَّ رواتب العاملين في الأُسطول كانت تُدفع من الخزينة المركزيّة لتبعيّتهم المباشرة للسلطان، إلّا إنّ ذلك قد تغيّر و أصبح يخصَّص للقبطان والعاملين معه واردات بعض المقاطعـــات الكبيرة في البصرة؛ وذلك لتأمين نفقات الأُسطول كاملة[٤٢]، وكان الأسطول العثمانيّ في بداية العهد العثمانيّ في البصرة قد أُهمل تماماً، وهذا ما ذكره الرّحّالة تيخيرا الذي زار العراق، ومرَّ بالبصرة سنة (١٦٠٤م)، بقوله إنَّ السفن العثمانيّة الموجودة في البصرة لا تصلُحُ إلّا لمطاردة رجال القبائل واستحصال الضرائب منهم[٤٣]، ولم يقم الأسطول العثمانيّ بأيّ دور في المنطقة، على الرُّغم من الأحداث التي شهدت ظهور القوى الأوربيّة في الخليج، باستثناء تصدّيها للقوّة البحريّة البرتغاليّة في منتصف القرن السّادس عشر، بعدها بدأت تضعف تدريجيّاً، خاصّة عندما تعرّضت البصرة للهجوم الفارسيّ سنة (١٧٣٥م)، ولم تستطع القوّة البحريّة في البصرة صدَّ الهجوم، مع العلم أنَّ البحريّة لدى العثمانيِّين كانت كبيرة بالنسبة إلى الفرس، بل قامت بطلب المساعدة من شركة الهند الشرقيّة لردّ الهجوم[٤٤]، وكان القبطان باشا يرأس ديواناً خاصّاً يناقش القضايا البحريّة العسكريّة، ويستمع إلى الدعاوى المتعلِّقة بالبحّارة عما كان يجري من التبديل والتعيين في صفوف البحّارة[٤٥].

### ٥- أمير اللِّواء (السنجق بكي)

يتولَّى ادارة اللِّواء المرتبط بالولاية، وإنّ القائم على اللّواء يُطلق عليه اسم أمير اللّواء (سنجق بكي)، ويكون اختياره من موظَّفي السراي، أو من أبناء الأُمراء،

أو بتوجيه من والي الولاية، ولم يكن أمير اللّواء يتلقّى راتباً من الدولة شأنه شأن الوالي، بل يمنح مخصَّصات ماليَّة تُسمّى (السالیانة)، وهي مخصَّصات سنويّة، ويجب على أمير اللّواء الاشتراك في الحملات العسكريّة، أمّا مهمّاته الإداريّة، فهي: تأمين الأمن، والنظام في السنجق، واتِّخاذ التدابير اللّازمة لتحقيق ذلك، ومعاقبة المذنبين[٤٦]، وبهذا يكون أمير اللّواء يجمع بين الصِّفتين العسكريّة والمدنيّة، ومن واجبه إرسال المبالغ المفروضة على سنجقه الى مركز الولاية، وتُخصَّص له الأموال من الضرائب، أو الرسوم التي تُخصَّص لأمير اللِّواء، مثل سنجق بك صدر السويب في ولاية البصرة، الذي كان الـ (خاصّ) المعيَّن له، وهو عبارة عن وارد مصبغة (بوية خانة) صدر السويب، والمجزرة (القصابخانة)، ووارد أسكلة السويب (المجر)، وضرائب أُخرى، وعلى الرغم من أَنّ أقلّ مقدار لحاصل (خاص) السنجق بك كان محدَّداً بـ (٢٠٠،٠٠٠) أقجة سنويّاً، قانوناً، إلّا إنّنا نلاحظ أنّه لم يُطبَّق هذا الشرط في العراق . فمثلاً بلغ (خاصّ) سنجق بك شرش (١٠٠،٠٠٠) أقجة فقط، في حين أَنّ بعضها الآخر تجاوز ذلك بكثير من سنجق بك لواء زكيّة في ولاية البصرة الذي بلغ مقدار الـ (خاصّ) المعيَّن له (٤٢١،٩٥٤) أقجة[٤٧].

### ٦- رئيس الكتاب (ديوان افنديسي)

وهو موظّف عند الوالي، وواجبه الإشراف على القضايا الكتابيّة كافَّة، التي تخصُّ شؤون الولاية، وهو بمزلة السكرتير الخاصّ للوالي، وكان رئيس الكتّاب يترأَّس ما يُعرف بـ(ديوان الإنشاء)[٤٨]، ومكتبه يضمُّ مجموعة من الكتّاب

والمترجمين، ويختصُّ بتحرير كتب الوالي ورسائله باللُّغات المتداولة، وتسجيل الأوامر الحكوميّة الواردة للولاية وحفظها[٤٩].

كان كُتّاب الديوان يستخدمون ثلاث لغات أساسيّة هي: العربيّة، وهي لغة سكّان البلاد، التركيَّة، التي استخدمـــت في المراسلات الرسميّة مع الدولة، وأخيراً الفارسية التي كانت مهمة جدّاً بالنسبة إلى الحدود[٥٠].

وكان الديوان أفنديسي ومجموعة كُتّاب الديوان يستلمون مخصّصاتهم من الوالي نفسه. وكان الوالي يعتمد على رئيس الكُتّاب في المهَّمات الشخصيّة المهمّة، مثل استخدامه في المراسلات مع إستانبول[٥١]، أو استخدامه في الأُمور الرسميّة ذات الأهميّة، كإرساله مع وفود الدّولة إلى بلاد فارس، وقد أصبح يُطلق على رئيس الكتّاب فيما بعد لقب (المكتوبجيّ)، أو مدير مراسلات الولاية[٥٢]، ومن بين موظفي الديوان -أيضاً- المهردار، وكان المهردار كما يدلُّ عليه اسمه يحمل ختم الوالي وتوقيعه، ليختم المراسلات والكتب الصادرة من الديوان باسم الوالي[٥٣].

**٧- الخزندار**

وهو المسؤول عن خزانة الوالي وضبط وارداتها ومصروفاتها، ويشرف على أُمور شتّى منها: تسجيل الفرمانات الواردة للولاية، وتسجيل مقدار الضرائب المفروضة على القرى، وتثبيت مقدار ما استحصل منها[٥٤]، ووجد منصب الخزندار لدى ولاة البصرة.

**٨- الشاهبندر**

وهو كالقبطان باشا له مقعد في ديوان الحكومة، أو في اجتماع الشخصيّات البارزة، ومن ضمنهم بعض الأعيان الكبار، أمثال: القاضي، والمفتي، وكبار موظَّفي الحكومة، وكان دوره الرئيس ينحصر في تمثيل الحكومة، والتوسّط في حل المشاكل بين التجار والحكومة، وقد أشار الآباء الكرمليون إليه بصفته (قاضي التُّجّار)، فحين طلب تاجر بارز وهو الحاجّ إسماعيل من الحكومة أن تنظر في نزاع له مع عدد من التجّار الإنكليز بشأن عقدٍ له معهم في عام (١٧٢٦م)، عُيِّنَ الشاهبندر للنظر في الأمر[٥٥].

**٩- الدفتر دار**

وهو المسؤول عن الإدارة الماليّة في الولاية، وعصب النظام الماليّ القائم على الالتزام، ووظيفته منفصلة عن سلطة الوالي، ويعيَّن مباشرة من الباب العالي بفرمان سلطانيّ، شأنه شأن الوالي أو القاضي[٥٦]، ويُسمَّى دفتر دار الماليَّة باسم الولاية عند المخاطبة، فيُقال -مثلاً- دفتر دار البصرة، ووظيفته ضبط حسابات الولاية من حيث الواردات والصرفيّات، وضبط الحسابات، وقد يقوم الدفتر دار بأعمال ليست من اختصاصه، أمثال إبراهيم أفندي دفتر دار البصرة عام (١٧٢٦-١٧٢٧م)، الذي أمر بوجوب إصلاح أسوار المدينة[٥٧]، وفي بعض الأوقات يقوم الدفتر دار بدور الوالي، كما حصل لدفتردار بغداد حسين باشا، الذي أصبح والياً على البصرة سنة (١٦٨٦م)، ونجده -أيضاً- يُشارك في العمليَّات العسكريّة[٥٨].

وكان للدفتر دار دائرة خاصَّة به تسمى (الدفتر خانة) مستقلَّة عن سراي الوالي، ويحتفظ بالدفاتر والسجلّات التي تُبيِّن الموارد الماليّة للولاية، سواء أكانت أموالاً سائلة أم عينيَّة، ومقدار الأموال المحصّلة والمزمع إنفاقها، والفائض، والإحتياطيّ، وكيفيّة الحصول على موارد ماليَّة أُخرى في حالة حدوث عجز في ميزانيَّة الولاية[٥٩]. والدَّفتردار مستقلٌّ في عمله، ويحقُّ له أنْ يتَّصلَ اتِّصالاً مباشراً بالباب العالي[٦٠]، أمّا في مدّة حكم المماليك، فكان الدَّفتردار في البصرة يُعيَّن من باشا بغداد، ويعمل تحت توجيهه وإشرافه[٦١]، وهناك وظيفة مساعد الدفتر دار، وهي الروزنامجي[٦٢]، وواجبه مسك الدفتر الخاصّ بالوارد والمصروف، أي إنّ الروزنامجيّ بمنزلة كاتب حسابات للدفتر دار، وعليه يقع التوقيع والختم (قلم المحاسبة)، ويقوم بتحويل مبالغ خزينة البصرة التي تُرسَل كلّ عام إلى خزينة الباب العالي في سنة (١٦٧٣م).

تمّ تسليم عبّاسيّ بقيمة واحد وسبعين ألف وخمسمائة قرشاً أسدي من أصل ألف قرش، المقرَّر إرسالها من خزينة البصرة إلى خزينة الباب العالي[٦٣].

**١٠- الأعيان**

من التطورات المهمَّة التي حدثت في إدارة ولاية البصرة في أواخر القرن السَّابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، ظهور جماعة من الأعيان، وعدُّهم رعايا عثمانيِّين مكلَّفين بدفع الضرائب التي يُلزمون بدفعها.

تُطلق كلمة الأعيان على الأشراف من وجهاء المدينة، ومن أمثالهم هو الشيخ (درويش) من بيت باشا أعيان، الذي كان يحكم الديوان بأجمعه تقريباً، وقد جعل

الوالي سليمان باشا (أبو ليلة) منصب المفتي من الأعيان، ويكون منصبه وراثيّاً، ولا يحقُّ للمتسلِّم أنْ يقوم بأيّ عمل دون استشارة الأعيان، ويعفى الأعيان من دفع الرسوم عن أملاكهم سوى النخيل فقط، التي تُشكِّل أكبر مصادر لثروتهم، فقد ذكرت وثيقة عثمانيَّة أعفى المفتي، والرديني، والشيخ عبد اللّطيف حبيب عبد الله، والشيخ عبد السّلام من الضرائب على أراضيهم وأملاكهم حدود سنة (١٧٠٠-١٧٠١م)[٦٤].

كان الأعيان أصحاب ثروات ونفوذ داخل الولاية، وساعد هذا الأمر على اعتراف الدولة بذلك، ومخاطبتهم بعبارات الاحترام والتبجيل في المراسيم العثمانيّة الموجّهة إلى الوالي أو القاضي، التي كانت واضحة في تلك الحقبة، واستعملت كلمة أعيان في المصادر العثمانيّة منذ القرن الخامس عشر والقرن السّادس عشر؛ للدلالة على كبار رجال المدن ومتنفِّذيهم، الذين أدّوا دوراً للوساطة بين الدولة -التي كان يهمُّها فقط الضرائب والقضايا الماليّة- والسُّكّان، ففي أحد الفرامين المرسلة إلى والي البصرة وقاضيها ودفتردارها بشأن ضبط الضرائب بعد حساب الفرق الحاصل بين السنة الشمسيّة والسنة القمريّة، نجد ذكر «أعيان الولاية، وأصحاب الشؤون» الى جانب الوالي والقاضي والدفتر دار[٦٥].

وقد أدَّى الأعيان دوراً رئيساً في تثبيت الحكم والاستقرار للمجتمع البصريّ، والأعيان هم أفراد ذوو مراكز ونفوذ قويّ وكبير؛ إذ إنّهم يؤلِّفون مجموعة تتوسَّط بين الحكومة والنّاس، ويُؤخذ بآرائهم في الشؤون التي تخصُّ السكّان عامّة، وظهرت قوّة الأعيان خصوصاً في بداية القرن الثامن عشر، وبالخصوص عندما تحوَّلت الضرائب إلى نظام الالتزام خلال القرن السابع عشر، وهذا أدّى

إلى توفير الفرص للسكَّان المحلِّيّين للحصول على الأعمال التي كانت محتكرة قبلاً من جانب الدولة ووكلائها، وقدْ شجَّع الباب العالي على نموّ قوّة الأعيان، حتّى تتوازن قوّتهم مع قوّة الولاة الذين كان يزداد ميلهم إلى الاستقلال، وكان هذا المنصب معترفاً به لدى الباب العالي، إلّا إنّه منصب غير رسميٍّ[٦٦].

وقد أدّت الحروب التي خاضتها الدولة العثمانيّة في أوربّا مع النمسا إلى بروز دور الأعيان عندما احتاجت الدولة العثمانيّة للأموال؛ من أجل الصرف على الجيوش وجمع المتطوِّعين، فاتَّجهت الدولة إلى الاقتراض من أعيان الولايات، ومن ضمنها البصرة، التي اقترضت (١٥٠) كيساً من أعيان البصرة[٦٧]، ويذكر (نيبور) أنّ المتسلِّم يدعو الأعيان إلى ديوانه للتشاور في الأُمور التي تخصُّ المدينة[٦٨].

وللأعيان القوّة في اختيار والٍ مؤقَّت عند وفاة الوالي الذي تعيِّنه الدولة العثمانيَّة، أو الوالي الذي لا تريده في المنصب، مثلما حدث أثناء تصادم الدولة العثمانيَّة مع حسين باشا أفراسياب؛ إذ كان الأعيان على خلاف معه، ما اضطرَّه إلى التراجع إلى عربستان وترك المدينة[٦٩]، وكانت الأعيان تختلف من سنة إلى أُخرى، فعلى سبيل المثال كان تسعة وعشرون من الأعيان يجلسون في ديوان البصرة في عام (١٧٧٥م)[٧٠].

وكان يترأس الأعيان طول القرن الثامن عشر شخص من عائلة آل باشا أعيان، وقد رشّح الباب العالي الشيخ عبد اللَّطيف (باشا أعيان البصرة) للدِّفاع عن مصالح التجَّار[٧١].

أمّا المهَّمات التي كان يقوم بها الأعيان: فمنها جباية الضرائب في مناطقهم، وتقرير الأسعار، وإدارة الأوقاف، وعزل الإداريِّين غير الكفوئين من وظائفهم،

وتقديم المشورة في الموضوعات المختلفة، ومتابعة شؤون الأهالي لدى الحكومة، ثمَّ إعلانهم لما تطلبه الحكومة منهم[٧٢].

١٠- **نقابة الأشراف**: وهي من الوظائف التي عُرفت خلال فترة البحث في البصرة، وكان القائم على هذه الوظيفة يكون منحدراً من سلالة الرّسول ﷺ، ويُعدُّ أحد أعضاء أفراد الديوان لولاية البصرة الاستشاريَّة[٧٣]، وكان يرأس هذه الوظيفة في البصرة أحد أفراد عائلة الرفاعيّ[٧٤]، الذين يمتلكون ثروات طائلة عن الدور الذي أدَّوه بوصفهم حماة أو قائمين على الأوقاف الكثيرة، ومن أهمّ نقباء أشراف البصرة خلال القرن الثامن عشر هو الشيخ مهدي الرفاعيّ[٧٥].

**١١- وظائف أُخرى**

وإلى جانب هذه الوظائف كان هناك وظائف ارتبط وجودها بالأسباب الموجبة لذلك، فقد كان هناك أُمناء عديدون للكمارك في البصرة بشكلٍ خاصٍّ، وأُمناء لجباية الضرائب المفروضة على المواشي والجواميس، وغيرها، وهؤلاء الأُمناء بمنزلة موظّفي هيئة إدارة الولاية، ولهم مخصّصات مقطوعة من جانب الدولة، إلّا إنّ وجود هؤلاء كان مرتبطاً باستمرار طريقة (الأمانة) في جباية الضرائب، وكان دورهم ينتهي عندما يعطى حقّ جباية الضرائب إلى الملتزمين[٧٦].

وتمّ استحداث وظيفة تحصيل رسوم القهوة المعروفة بـ(بدعت قهوت)، وهؤلاء أُرسلوا إلى الولايات العراقيّة، ومن ضمنها البصرة، إذ إنّ استعمال القهوة كان شائعاً، وكانت القهوة تُستهلك بكمِّيّات كبيرة في العراق، فضلاً عن هؤلاء تردَ -أحياناً- أسماء بعض الموظَّفين، لكن دون أنْ نعرف اختصاصاتهم بالضبط،

مثل وظيفة (مسّاح)، التي ذكرت في الرخصة المؤرَّخة في (١٣/ تمّوز/ ١٦٧٩م)، التي مُنِحت للآباء الكرمليِّين بخصوص توسيع كنيستهم في البصرة، وكان هذا الشخص ممّن شهد على قياس حدود الكنيسة(٧٧).

ويتَّضح أنَّ الجهاز الإداريّ العثمانيّ في البصرة كان يضمُّ هيئة من الموظَّفين لإدارة شؤونها المختلفة، إلّا إنّ هذه الوظائف لم تكن ثابتة، بل كانت في نقصان وزيادة وفق الظروف.

## ثانياً: السلطة القضائيَّة

كان النظام القضائيّ في البصرة دائرة مستقلَّة عن سلطة الوالي؛ لما له من دور مهمّ في حياة المجتمع(٧٨)، والمهمّة الأساسية للقاضي -كما هو معروف- النظر في جميع المعاملات الشرعيّة، والقانونيّة، وحلّ الخلافات الناشئة بين الأهالي(٧٩)، وعليه أنْ يراقب أعمال الوالي، والنظر في مطابقتها للشريعة الإسلاميّة، وعليه أنْ يُشرف على أُمور الضرائب، ومدى مطابقتها لما هو مسجَّل في سجل المحكمة الشرعيّة، وعليه النظر في الدعاوى والفصل فيها، ومعالجة القضايا الشرعيّة، مثل: تقسيم التركات، وعقود الزواج، وتنفيذ الوصايا، ومن واجباته المهمَّة النظر في تسعيرة السِّلع والموادّ الغذائيّة في الأسواق، ومراقبة التقيّد بها، وكان ملزماً بأنْ يُعلم الحكومة المركزيّة بأيّ مخالفة تحدث في هذا المجال، وبالاستناد الى أوامر السلطان كان القاضي يقوم بجولات تفتيشيّة في المنطقة(٨٠)، وكان يمارس نوعاً من الإشراف على الأمور الأُدارية في الولايَّة، أو السنجق الذي يعمل فيه، وكان عليه حال انتهاء خدمته في الولاية تقديم تقرير إلى المسؤولين في إستانبول يُبيِّن فيه

أوضاع المنطقة التي أنهى خدمته فيها[٨١].

يتَّضح من ذلك أنَّ سلطة القاضي تأتي في المرتبة الثانية بعد الوالي، إلّا إنَّها -أحياناً- تكون أعلى من سلطة الوالي أو قائد البحريّة، أو قيادة القوّات العثمانيّة في الولاية، فضلاً عن مراقبة الأُمور الاقتصاديَّة في الولاية، ومهمَّاته في تطبيق الشريعة الإسلاميَّة وفق المذهب الحنفيّ.

كان للقاضي الحقّ في إعطاء رأيه عن المعارك التي تقوم بين الولاة أنفسهم، ومثال على ذلك عندما أرسل قاضي البصرة عبدالحليم أفندي إلى الباب العالي تفاصيل الحرب القائمة بين المدعوّ يحيى (والي البصرة السّابق) -الذي استولى على البصرة والقرنة- ووالي بغداد قرّة مصطفى باشا مع والي البصرة مصطفى باشا سنة سنة (١٦٦٩م)[٨٢].

يعيَّن القاضي باقتراح من شيخ الإسلام في إستانبول، وبموجب فرمان سلطانيّ، لما يتمتّع به القاضي من مكانةٍ مرموقة في الولاية التي يُعيَّن فيها، وهو يأتي في المركز الثاني[٨٣] بعد الوالي، وهو نائب السلطان العثمانيّ، وكان قاضي البصرة فيها من القضاة العاديِّين (قضاة من الدرجة الثانية)، وهم الذين يؤلِّفون من الناحية العمليّة غالبيّة القضاة[٨٤]، وفي بعض الأحيان-ولظروف خاصّة- يُعيّن من ولاة بغداد، ومثال على ذلك تعيين القاضي عبد الرحمن السويديّ من عمر باشا والي بغداد مباشرة، من دون علم سابق من الباب العالي في مدّة حكم المماليك سنة (١٧٧١م)[٨٥]، وأحياناً كان وجهاء المدينة يُسهمون في اختيار القاضي المناسب، وترشيحه إلى الوالي أو المتسلّم.

وللقاضي الصلاحيَّة في مراقبة أعمال الوالي وسلوكه، وأحياناً كان القاضي

يقف ضدَّ الوالي بسبب جوره وتعسُّفه مع النّاس، وعند تعيين قضاة البصرة من قبل الدولة العثمانية كانوا يتسلّمون براءة تحمل توقيع السلطان تُحدِّد فيها صلاحيَّاتهم وواجباتهم كافَّة، وعلى القاضي دفع مبلغ معيَّن باسم رسم البراءة، وكان هناك قضاة في الألوية يدفعون وارد شهر كامل بصفة رسم براءة، وكان من صلاحيّة القضاة عزل الوالي بعد قضاء المدّة المحدّدة له(٨٦).

لُقِّب القضاة في الدولة العثمانيَّة بلقب (المنلا)، وفي العراق بلقب (الملَّا)، أما مدّة بقائهم في مناصبهم، فكان لمدّة سنة واحدة(٨٧)، وفي بعض الأحيان أغلب القضاة الذين جاءوا إلى البصرة قد اشتروا فرمانهم من أشخاص آخرين، وسمّوا أنفسهم بأسمائهم(٨٨)، ومن قضاة البصرة المعروفين محمّد بن عثمان عام (١٦٧١م)(٨٩)، وفتح الله بن موسى العمريّ، الذي تولَّى قضاء البصرة سنة (١٦٩٥م)، والقاضي محمّد أفندي في سنة (١٧١٥م)، ولم يكن هناك طائفة معيّنة تحتكر منصب القضاء في ولاية البصرة، بل اختلف أفراد القضاء بين تركيٍّ وعربيٍّ(٩٠).

ولم يكن القاضي وحده الذي ينظر في الأمور الشرعيّة، بل كان لكلّ قاضٍ نائب يتمُّ اختياره بعد موافقة قاضي العسكر،ويوجد نوّاب يجلسون مع القاضي في المحكمة، وقدْ ينوبون عنه بالنظر في الأُمور القضائيّة، ويتمُّ تعيين أولئك النُّوّاب بطريقة الالتزام التي أثَّرت بشكلٍ سلبيٍّ في هيكل النظام القضائيّ؛ إذ إنّ القاضي لا يفكِّر بمدى صلاحيّة النائب بقدر تفكيره بما يدفعه من أموال(٩١)، أمّا النائب، فبعد دفعه الأموال يقوم بضرورة استرداد تلك الأموال، والحصول على أكبر قدر ممكن من المال، ويبدو أنَّ سبب ذلك يعود إلى أنّ القاضي يتسلَّم مرتبًا لا يسدُّ الحاجة، فراتب قاضي المدينة لا يتعدّى (٥٠٠) أقجة، وقاضي السنجق

(٣٠٠) أقجة، أمّا في القضاء فيقدّر بـ (١٥٠) أقجة فقط، وعندما يُعزل القاضي يتوقَّف دفع الراتب له؛ ولذا فغالباً ما كان القضاة يستغلُّون مناصبهم لجمع الأموال[٩٢].

ونائب القاضي يكون ممّن يعرف لغة الولاية؛ لأنَّ القاضي الوافد من إستانبول لا يتكلّم العربيّة، وينظر في القضايا باسم القاضي الذي أنابه، ويساعد القاضي ويُصدر الأحكام في قضايا شتّى عند مرضه، أو تغيُّبه.

وهناك إلى جانب منصب القاضي وجد منصب المفتي، الذي يُشكِّل قطّاعاً مهماً في الهيئة التشريعيّة الإسلاميّة، ويقوم بمهمّات منصب القضاة، ولكنّهم أدنى درجة منهم[٩٣]، ومهمَّته مساعدة القاضي في تفسير بعض قضايا الشريعة، أو إصدار فتوى في الأُمور التي لا نصَّ فيها، ويسجِّل رأيه كتابة على ورقة معدّة ومختومة من قبله، والرأي الذي ينتهي إليه يُسمَّى (فتوى)[٩٤]، وكان في البصرة مفتيان، أحدهما حنفيٌّ يُمثِّل المذهب العثمانيّ الرسميّ، والآخر شافعيٌّ يُمثِّل غالبيّة البصريّين في مركز الولاية، وكلاهما يجلس في الديوان، وكان هذا المنصب وراثيّاً خاصّة في مدّة حكـــم سليمان أبي ليلة[٩٥].

ولكلِّ مُفْتٍ نائب يُساعده في جميع واجباته، ويظلّ أبي في منصبه مدّة طويلة لا يتسلّم راتباً، بل تخصَّص له بعض المقاطعات لينفق من رَيعها على شؤونه، والقسم الأغلب منه يتّجه نحو التدريس[٩٦].

**المحتسب:**

من الوظائف المهمَّة المرتبطة بمهمَّات القاضي وظيفة الحسبة[٩٧]، والذي يتولَّاها هو المحتسب، ويكون مكلّفاً بتنظيم الحياة الصناعيّة والتجاريّة للمجتمع، ومراقبتها تحت إمرة القاضي، والوظيفة الأساسيّة له هي مراقبة تسعير الموادّ الداخلة إلى الأسواق، وتأمين التقيّد بها من قبل الباعة، ومتابعة حالات الاحتكار، ومعاقبة المحتكرين، ومراقبة التُّجَّار الذين يبيعونَ موادّ فاسدة، أو رديئة، وضبط المتلاعبين بالوزن ومعاقبتهم[٩٨]، ويكون ارتباط المحتسب بقضايا السوق بشكلٍ واضحٍ في حين تركت القضايا الاجتماعية والاقتصاديّة لقاضي المنطقة[٩٩].

يحقّ للمحتسب فرض غرامة وعقوبة، وتأديب كلّ من يخرق القوانين الخاصّة بالأسواق، ومن جملتها قانون الأسعار، إلّا إنّه لم يكن للمحتسب الحقّ في إنزال عقوبة بالانكشاريّة، بل عليه تحويلهم إلى ضبّاطهم بشأن معاقبتهم، ويحقّ له كذلك جمع الرسوم المفروضة على أصحاب المحلَّات والحوانيت، حتّى يجمع راتبه وراتب مساعديه، أو مَن يعمل معه، شأنه شأن وسائل التشغيل الأُخرى[١٠٠].

وتجدر الإشارة إلى أَنّ النهج الإداريّ لولاة المماليك هو استخدام عدد من الموظَّفين في المدن، يُسمّى كلّ واحد (شادا)، فهناك شاد الزكاة، وشاد للأوقاف، وكان التخصّص في الأسواق معروفاً، ولكلٍّ منها شادٌ، أو ناظر يُعنى بشؤونها[١٠١]، ويمكن القول: إنَّ هذه التدخلّات العثمانيّة في عزل وتنصيب الباشوات يؤكِّد ضعف الدولة العثمانيّة وفساد جهازها الإداريّ، وعدم نجاح مؤسّساتها الاقتصاديَّة القائمة على نظام الالتزام، وجباية الضرائب.

## ثالثاً: القوَّات العسكريَّة والأمنيَّة

### ١- الإنكشاريَّة[١٠٢]

في منتصف القرن السَّابع عشر وجَّهت الدولة العثمانيّة اهتمامها لتحسين القوَّة العسكريّة بعد أنْ دبَّ الضعف في صفوف الجيش العثمانيّ، وقامت بجعل البصرة منطقة عسكريّة عن طريق حشد المقاتلين في موقع استراتيجيّ عند ملتقى نهري دجلة، والفرات في القرنة، لمراقبة طريق الخليج العربيّ، وإيجاد نقطة ارتكاز وتجمّع عسكريّ يمكن فيها تجميع المقاتلة من القبائل العربيّة عند الحاجة، واستقبال الإمدادات العسكريَّة من دول الخليج العربيّ والجزيرة العربيّة، والاستعداد للعمليّات الهجوميّة، ولصدّ الهجمات المحتملة من جهة الفرس، أو من بعض القبائل العربيّة المجاورة للمنطقة[١٠٣].

وكان لكلِّ والٍ حاميته العسكريّة التي تتباين أعدادها باختلاف رتبتهم، وعلى رأس هذه الحامية (آغا الإنكشاريّة) الذي يُشرف على جميع الإنكشاريّة في الولاية[١٠٤]، الذين يتلقّون أوامرهم من السلطان.

توزَّعت أفواج الإنكشاريّة (المشاة) أورطاتهم (جمع اورطات) العسكريّة في المدن الرئيسة داخل البلاد، كبغداد، والموصل، والبصرة، وفي بعض القصبات للحدود الشرقيّة، ويقدَّر عدد كلِّ فوج بنحو (٣٠٠) إلى (٥٠٠) مقاتل، وهناك تخصّص لهذه الأفواج باستخدام السِّلاح الناريّ؛ لذا أصبحت ذات أهمِّيَّة عسكريَّة كبيرة، وكان معظم منتسبيها من المشاة حاملي الأسلحة الناريَّة الخفيفة، وبعضهم من صنف المدفعيَّة (الطوبجيَّة)، فضلاً عن مسؤولي التموين (اكمك جية) والنقل، وما يتَّصل بذلك من خدمات، وعن طريق هذه الأفواج

عَرف العراق المدفعيَّة الثقيلة لأوّل مرّة في تأريخه، تتردَّد في بعض المصادر أسماء أنواع بعض المدافع، مثل: أبو خزامة، والهاون، وباليمز، والزنبرك، واليان صاجمة[١٠٥]. أمّا مدّة خدمة الإنكشاريَّة خارج مقرَّاتها في الولايات، فقد حُدِّدت بثلاث سنوات لكلِّ وجبة، وعند انتهاء الفترة المحدّدة كانت الوجبة تعود إلى مقرّاتها الرئيسة في العاصمة لتحلَّ محلّها القوّة البديلة الأُخرى التي تأتي لقضاء ثلاث سنوات -أيضاً- في الولاية، وكانوا يُسمَّون بـ (النوبتجيّة)[١٠٦].

ويقدِّر الرحَّالة الإنجليزيّ هاملتون عدد الإنكشاريّة في البصرة عام (١٧٢١م) بثلاثة آلاف جنديٍّ، فضلاً عن ألف آخر كان يرابط في القرنة[١٠٧]، وكان البصريُّون عموماً يعاملونهم بشيءٍ من الحذر؛ إذ طالما كان الإنكشارية ميالين للنزاع والشغب والنهب، ولا سيّما إذا تأخّرت رواتبهم، إذْ يُلاقي المتسلِّم أوقات عصيبة لضبط أورطات الإنكشاريّة الذين يتصرّفون تصرّف العصابات، مسبِّبين متاعب للتجّار وأصحاب الحوانيت في حفظ أموالهم[١٠٨].

وكانت رواتب الإنكشاريَّة تُعرف (بالعلوفة) أو (المواجب) تُصرف لهم من الدولة في الغالب، وترسل لهم من خزينة الدولة إلى المكان الذي يوجدون فيه، أو قد تصرف لهم من إحدى الولايات القريبة من الولايات الموجودين فيها، أو تُصرف لهم الرواتب من محلّ وجودهم، فكانت في البصرة تُصرف علوفة الإنكشاريّة من واردات الولاية نفسها[١٠٩].

كان عدد الإنكشاريّة في البصرة يأتي بعد بغداد؛ ويعود ذلك إلى عدم تطبيق الإقطاع العسكريّ العثمانيّ في الولاية مطلقاً، فضلاً عن التهديد الدائم الذي تعرّضت إليه البصرة من العشائر العربيّة والفرس والإمارة المشعشعيَّة[١١٠].

وازداد عدد الإنكشاريَّة في البصرة؛ إذ بلغ (١٢٠٠) إنكشاريّاً في سنة (١٦٨٧م)، بسبب التمرّدات العشائريّة، واستغلال العشائر وضع الدولة العثمانيّة؛ لانشغالها في حروب الجبهة الأُورِّبيَّة، وقيامهم بالهجوم على البصرة[١١١].

لوحظ في بداية القرن الثامن عشر ضعف انضباط الإنكشاريّة، واستهتارهم، وعجز ضبّاطهم عن معاقبتهم، وفي بعض الأحيان تمرّدهم بحجّة عدم تسلّمهم العلوفة.

امتنعت الإنكشاريّة في البصرة عن تأدية مهمَّاتها العسكريّة، كما حصل بحملة والي بغداد (مصطفى باشا دلتبان) على البصرة عام (١٧٠٠-١٧٠١م)، إذ تمرَّدت قوّات الإنكشاريَّة، واحتجّت بطلب العلوفة، لكن اتَّضح بعد هذا أنّ التمرّد كان من تدبير والي ديار بكر الحاجّ محمّد باشا، فصدرت الأوامر بقتله[١١٢].

كان لإنكشاريّة البصرة امتيازات عظيمة، لهذا تطوّعت في هذه الفئة العديد من فئات المجتمع من بحّارة وحمّالين، وغيرهم من الطبقات الدنيا[١١٣]، وكان واجب الإنكشاريَّة الأساسيّ (بوصفها قوَّة عسكريَّة) هو الدفاع عن الولاية ضدّ الهجمات والأخطار الخارجيَّة، والإسهام في حفظ الأمن والنظام فيها، وفي أوقات السِّلم تقوم الإنكشاريّة بحراسة أبواب المدن وجمع الضرائب، وفي موسم الحصاد كانوا يقومون بجولات في القرى والأرياف لحماية المحاصيل والغلّات الزراعيّة من أخطار السُّرّاق من البدو واللُّصوص، وعند الحرب تكون الإنكشاريَّة تحت إمرة آغا الإنكشاريَّة، والأخير يكون تحت إمرة الوالي[١١٤].

إلى جانب الإنكشاريَّة كانت هناك قوّة عسكريّة في البصرة، وهي: القوّة البحريَّة، وقدْ قُدِّر عدد السفن في منتصف القرن الثامن عشر حدود اثنتي عشرة

سفينة من سفن المتسلِّم، عندما تعرّضت إلى هجوم السفن الفارسيَّة في زمن نادر شاه عام (١٧٣٥م)[١١٥].

**٢- القوَّات المحلِّيَّة**

كانت مع الإنكشاريّة قوّات محلِّيّة مرتبطة بالوالي أو المتسلِّم، لمجابهة ازدياد الانتفاضات العشائريّة، وازدياد الخطر الخارجيّ الذي يهدِّد العراق، وخاصّة الخطر الفارسيّ؛ لذلك تطلَّبت الحاجة إلى إنشاء قوّات مرتبطة بالسلطة في العراق، وليس تابعاً للدولة المركزيّة العثمانيّة، لذا شهد القرن الثامن عشر ظهور عدّة تشكيلاتٍ عسكريّة[١١٦].

قام الوالي حسن باشا بإعداد تشكيلات جديدة، وتنشئة الجند والقوَّاد على تربية عسكريّة، فأنشأ مدارس عسكريّة في بغداد، وضمّ إليها عدداً من أطفال المماليك الذين جاء بهم من خارج البلاد، بعد أنْ أدرك أنّ الاعتماد على الجيش الإنكشاريّ بفساده وارتباطه بالسلطان لا يحقِّق الأمن؛ لذا عمل على الاعتماد والتركيز على شراء المماليك واستخدمهم لهذا الغرض، فأسّس (الأيج دائرة سي)، أي: الدائرة الداخليّة، مهمَّتها الإشراف على شراء المماليك وتدريبهم والاهتمام بهم . وعمل الوالي حسن باشا وابنه أحمد باشا بزيادة هذه القوّات، فبدأت الكفّة بالرُّجحان لصالح القوّات المحلِّيّة، ليس هذا فحسب، بل عمل أحمد باشا على محاولة التقليل من أَعداد الإنكشاريّة[١١٧].

**٣- الشرطـة**

سبق القول إنّ الإنكشاريّة كانوا مسؤولين عن حفظ الأمن والنظام داخل المدن، ومراقبة أبوابها، والداخلين إليها والخارجين منها، إلّا إنّ هذا الصِّنف لم يمنع وجود

صنفٍ آخر مسؤول عن قضايا حفظ الأمن، النظام، وهو الشرطة، والمسؤول عنها هو شخص مختصّ بأعمالها، إلّا إنّه في أوقات السلم مسؤول عن أمن منطقته، أو القضاء الذي يسكن فيه[١١٨]، ويشرف عسس باشي على العسس (الحرس اللَّيليّ)، الذي يكون تحت إمرته، ومهمّاته حراسة الأسواق ليلاً في الأحياء والشوارع، ويُسَمَّون في البصرة بـ (طوافيه)[١١٩]، وعند عدم إلقائهم القبض على اللُّصوص، يلزم العسس على دفع أثمان الأشياء المسروقة[١٢٠].

ومن وظائف العسس إلقاء القبض على كلِّ شخصٍ يتجوَّل في ساعات متأخِّرة من اللَّيل في الأسواق والشوارع، وتفتيشه والتحقيق معه[١٢١].

ويتمُّ اختيار العسس بشكلٍ عامّ من بين الذين يحظون بثقة أصحاب الدكاكين في المدن، ولهذا يتلقَّون مبالغ محدَّدة من أصحاب هذه الدكاكين[١٢٢]، عن طريق فرض ضرائب شهريَّة لذلك، وفي البصرة فرضت (٦) أقجات على صاحب الدكَّان مع منزله شهريّاً، وفرض (٤) أقجات شهريّاً على كلِّ من يمتلك منزلاً أو أكثر في حالة تأجيره لمنازله، وعلى كلِّ مستأجر دفع (٤) أقجات يدفعها مالك تلك المنازل، وفرض على السكّان الفقراء دفع (٢) أقجة شهريّاً، وعلى بائعي الخضروات مبلغ (١) أقجة، وفلس واحد شهريّاً[١٢٣]، وحتّى الأشخاص الذين يأتونَ من الخارج، مثل أهالي ششتر ودزفول من بلاد فارس، ويبقون لدى ذويهم في البصرة، عليهم دفع مبلغ (١٢) أقجة شهريّاً، كما فُرضت مبالغ مماثلة على كلِّ حملٍ من أحمال قوافل الشام وحلب وبغداد، التي تمرُّ بالبصرة[١٢٤].

## الخاتمة

ممّا تقدّم نستنتج أنّ الوحدات الإداريّة التي كانت تحكم ولاية البصرة باسم الدولة العثمانيّة شكلّت الجانب المهمّ من حياة المجتمع البصريّ؛ لأنَّها أدّتْ دوراً في استقرار الحكم في الولاية، فقد كانت ولاية البصرة من ولايات العراق الثلاث، وعندما سيطرت القبائل العربيّة عليها، خضعت إلى ولاية بغداد، حتّى تكون تحت سيطرة والي بغداد، فأصبحت متسلِّميّة في عام (١٧٠٦م)؛ إذْ قام الوالي حسن باشا والي بغداد بالقضاء على نفوذ قبيلة المنتفق، وتعيين ابنه أحمد باشا سنة (١٧١٤م) متسلِّماً عليها.

وشكّلت ولاية البصرة عدّة ألوية ومقاطعات، وبقيت تابعة إلى ولاية بغداد خلال مدّة الدِّراسة، ولم تُتح للولاة الذين حكموا البصرة التفكير بشؤون المدينة؛ لقصر مدَّة حكمهم.

## الهوامش

(١) عبد العظيم عبّاس نصّار، بلديّات العراق في العهد العثمانيّ (١٥٣٤-١٩١٨م)، دراسة تاريخيّة (٢٠٠٥): ص٥٣.

(2) Manton, op . cit , pp . 231.

(٣) ساطع الحصريّ، البلاد العربيّة والدولة العثمانيّة: ص٢٣٨.

(٤) فاضل بيات، المصدر السابق: ص٣٣٧، خورشيد رشيد، المصدر السابق: ص٣٠.

(٥) مديريّة الإرشيف العثمانيّ في إسطنبول - تركيا رقم ٦٧٤٦.

(٦) فاضل بيات، المصدر السابق: ص ٣٣٧.

(٧) عبد العظيم عبّاس نصّار، المصدر السابق: ص٥٤.

(٨) فاضل بيات، المصدر السابق: ص ٣٣٨.

(٩) مديريّة الأرشيف العثمانيّ، إسطنبول - رقم10927 - 00093 - 17 - SMMD - AE - 001

(١٠) عبد العظيم عبّاس نصّار، المصدر السابق: ص٢٢٨ .

(١١) لأن البكلر بكي في البصرة يقوم بتقديم المساعدات الممكنة لباشا بغداد عند قيادة الحملات العسكريّة.

(١٢) فاضل بيات، الدولة العثمانيّة في المجال العربيّ دراسة تاريخيّة في الأوضاع الإداريّة ص٥٢.

(١٣) إلهام محمود كاظم، تاريخ البصرة في العهد العثمانيّ (١٨٠٣-١٨٦٩م)، ص٦٩.

(١٤) السراي: كلمة فارسيَّة في الأصل تعني المقام أو القصر، أمّا لدى العثمانيِّين، فإنّها كانت تعني بصورة عامّة ذلك التركيب المعقّد لقصر السلطان والبلاط والخدمة الداخليّة في القصر، وأُطلقت هذه الكلمة على مقرّ الولاة -أيضاً-، والذين حاولوا التشبّه بكلِّ ما هو موجود في سراي السلطان، أمّا الأُوربِّيون، فيسمُّونه seraglio، يُنظر: خليل عليّ مراد، تأريخ العراق الاداريّ والاقتصاديّ في العهد العثمانيّ (١٦٣٨-١٧٥٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلِّيّة الآداب (٢٠١٢): ص٩٤.

(١٥) إلهام محمود كاظم: المصدر السابق، ص٦٩.

(١٦) خليل علي مراد، المصدر السّابق: ص٨٧، علي شاكر علي، تأريخ العراق في العهد

العثمانيّ (١٦٣٨-١٧٥٠) دراسة في أحواله السياسيّة: ص٣٣.

(١٧) فاضل بيات، المصدر السابق: ص٥٢ .

(١٨) فاضل بيات، المصدر السابق: ص٥٥

(19) AilUnal " OP cit, markezi Oterite ve Tasra Teskilati " in Eren[et ai] . eds , osmanli,vol,6, p. 112 .

(٢٠) فاضل بيات، المصدر السابق: ص٥٦.

(٢١) المصدر نفسه: ص٥٦.

(٢٢) خليل علي مراد، المصدر السابق: ص٩٤.

(٢٣) فاضل بيات، المصدر السّابق: ص ٥٥.

(٢٤) لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخيّاط، (١٩٦٨): ص١٥٢.

(٢٥) فاضل بيات، المصدر السّابق: ص٥٥.

(٢٦) ابن الغملاس، البصرة ولاتها ومتسلِّموها من تأسيسها حتّى نهاية الحكم العثمانيّ: ص٦٤.

(٢٧) فاضل بيات، المصدر السّابق: ص٣٢٨.

(٢٨) صالح محمّد العابد، النظام الإداريّ، حضارة العراق: ص١٠/ ٣٦.

(٢٩) علي شاكر علي، التنظيمات الإداريّة العثمانيّة في ولاية البصرة خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر: ص١٢١.

(٣٠) جميل موسى النجّار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد: ص٦٦.

(٣١) خليل علي مراد، المصدر السابق: ص١٠٧ .

(٣٢) المصدر نفسه: ص١٠٨ .

(٣٣) عليّ شاكر علي، المصدر السابق: ص٨٨ .

(٣٤) المصدر السّابق: ص٩١.

(٣٥) فاضل بيات، تكوين الفكر العربيّ الحديث: ص٦٨.

(٣٦) عليّ الشرقيّ، البصرة في مجلّة لغة العرب: ص٩٦.

(٣٧) طارق نافع الحمدانيّ، ملامح سياسيّة وحضاريّة في تأريخ العراق الحديث والمعاصر: ص ١٣٧.

(38) The Chronical of Events Between the Years ( 1623- 1733), op. Cit, P446.

(٣٩) طارق نافع الحمدانيّ، ملامح سياسيّة وحضاريّة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر: ص١٢٧.

(٤٠) ثابت عبد الجبّار، الاقتصاد السياسيّ لتجارة البصرة في القرن الثامن عشر، ترجمة: عبد العزيز السباهيّ: ص٧٤.

(٤١) نيبور، رحلة نيبور الكاملة إلى العراق: ص٥١ .

(٤٢) خليل عليّ مراد، المصدر السابق: ص٢٠٧.

(٤٣) طارق نافع الحمدانيّ، ملامح سياسيّة وحضاريّة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر: ص ١٢٧.

(٤٤) بيدرو تيخيرا، تاريخ الخليج العربيّ والبحر الأحمر في اسكاربيدروتكسيرار، ترجمة: عيسى أمين: ص٣٥.

(٤٥) طارق نافع الحمدانيّ، ملامح سياسيّة وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر: ص١٢٨.

(٤٦) خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانيّة من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: د. محمد . م. الأرناؤوط: ص ١٥٤.

(٤٧) فاضل بيات، المصدر السابق: ص ٦١.

(٤٨) خليل عليّ مراد، المصدر السابق: ص١٢٩.

(٤٩) خليل عليّ مراد، المصدر السابق: ص١١٠، عبد العظيم عبّاس نصّار، المصدر السابق: ص٦١.

(٥٠) صالح محمّد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسيّ في الخليج العربيّ (١٧٩٨-١٨١٠م): ص٢٧.

(٥١) عبد الكريم محمود غرايبة، مقدَّمة في تاريخ العرب (١٥٠٠ -١٩١٨م): ص٦٠.

(٥٢) العزّاوي: المصدر السابق: ٥/ ٢٢٨.

(٥٣) عبد العظيم عبّاس نصّار، المصدر السابق: ص٦٠.

(٥٤) خليل عليّ مراد، المصدر السابق: ص١١١، سيار كوكب جميل، المصدر السابق: ص٩١.

(٥٥) صالح محمّد العابد، المصدر السابق: ص ٢٧.

(٥٦) ثابت عبد الجبّار عبد الله، المصدر السابق: ص ٧٦.

(57) The chronical of Events between the years (1623- 1733), op. cit, pp 343.

(٥٨) خليل عليّ مراد، المصدر السابق: ص١٦.

(٥٩) ابن الغملاس، المصدر السابق: ص ٦٣.

(٦٠) صالح محمّد العابد، المصدر السابق: ص ٢٨.

(٦١) خليل اينالجيك، المصدر السابق: ص ٨٧.

(٦٢) نيبور، المصدر السابق: ص٩.

(٦٣) الروزنامجيّ: كلمة فارسيّة مركّبة من (روز) التي تعني اليوم أو النهار والثانية، (نامة) أي: كتاب أو دفتر، فتصبح الكلمة بمعنى (سجل يومي)، وأُطلقت لدى العثمانيّين على السجل اليوميّ للصادر والوارد، يُنظر: خليل عليّ مراد، المصدر السابق: ص١٢٠.

(٦٤) مديريّة الأرشيف العثمانيّ: تركيا، إسطنبول،

Ramazan 1082/10 January 1672.

(٦٥) مديريّة الأرشيف العثمانيّ: تركيا، إسطنبول، وثيقة عثمانية بدون رقم. إعفاء الضرائب عن أراضي وأملاك شيوخ البصرة.

(٦٦) خليل عليّ مراد، المصدر السابق: ص ١٢٤.

(٦٧) ثابت عبد الجبّار، المصدر السابق: ص٧٨-٧٩، فاضل بيات، المصدر السابق: ص٧١.

(٦٨) خليل عليّ مراد، المصدر السابق: ص ١٢٥.

(٦٩) نيبور، المصدر السابق: ص٥٢.

(٧٠) ابن الغملاس، المصدر السابق: ص٦٧.

(٧١) ثابت عبد الجبّار عبد الله، المصدر السابق: ص٨٠.

(٧٢) ثابت عبد الجبّار عبد الله، المصدر السابق: ص٨٢.

(٧٣) كمال الدين إحسان أُوغلي، الدولة العثمانيّة تاريخ وحضارة: ص٢٦٥.

(٧٤) خليل عليّ مراد، المصدر السابق: ص ١٢٧.

(٧٥) تولّى آل النقيب من أتباع الشيخ أحمد الرفاعيّ الحسينيّ، الصوفيّ الشهير، منصب النقابة، فكان لهم نفوذ ومنزلة ما جعل هذا المنصب يكاد يكون حكراً عليهم طول العصر العثمانيّ، يُنظر: عماد عبد السّلام، التنظيمات الاجتماعيّة، حضارة العراق، ١٠/ ١٣٠.

(٧٦) ثابت عبد الجبّار عبد الله، المصدر السابق: ص٨٣.

(٧٧) خليل عليّ مراد، المصدر السابق: ص١٢١.

(78) The chronical of Events between the years (1623- 1733), op, cit, p 352.

(٧٩) ألكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة: هاشم صالح التكريتيّ: ص ٨٩.

(٨٠) فاضل بيات، المصدر السابق: ص٦٤ .

(٨١) خليل اينالجيك، المصدر السابق: ص ١٨٧.

(٨٢) صالح محمّد العابد، المصدر السابق: ص٦٤.

(٨٣) عبد الرحمن السويديّ، تاريخ حوادث بغداد والبصرة: ص٥٠.

(٨٤) كان قضاة الولايات العراقيّة الأُخرى (الموصل والبصرة وشهرزور) من فئة القضاة العاديِّين الذين يشكِّلون الغالبيّة العظمى من عدّة قضاة في الهيئة التشريعيّة.

(٨٥) حميد حمدان التميميّ، التطوّر التاريخيّ لهيكل القضاء العثمانيّ، وأثره في العراق (١٨٣٩-١٩١٤م) أُطروحة دكتوراه غير منشورة مقدّمة إلى كليّة الآداب/ جامعة البصرة، ١٩٩٥: ص٣٢.

(٨٦) مديريّة الأرشيف العثمانيّ: اسطنبول، رقم ٣٠- ٧٦٦٩ - ٧ .

(٨٧) إلهام محمود كاظم، المصدر السابق: ص٩٢ .

(٨٨) حميد حمدان التميميّ، المصدر السابق: ص ٣٦.

(٨٩) نيبور، رحلة نيبور الكاملة إلى العراق: ص ٥٢ .

(٩٠) مديرية الارشيف العثمانيّ، اسطنبول، AE – SMMD – IV . 93 – 0927- 00

(٩١) خليل عليّ مراد، المصدر السابق: ص ٢٢٢.

(٩٢) صالح محمّد العابد، المصدر السابق: ص ٣١.

(٩٣) خليل عليّ مراد، المصدر السابق: ص ٢٢٣.

(٩٤) صالح محمّد العابد، المصدر السابق: ص٣٢.

(٩٥) المصدر نفسه: ص٣٢.

(٩٦) ثابت عبد الجبّار، المصدر السابق: ص٨٣.

(٩٧) خليل علي مراد، المصدر السابق: ص ٢٧٩، الهام محمود كاظم، المصدر السابق: ص ٩٥.

(٩٨) الحسبة: وظيفة إسلاميّة يتولّى صاحبها مراقبة الأسواق ومنع الغشّ، وضبط المكاييل وغيرها.

(٩٩) فاضل بيات، المصدر السابق: ص ٢٨٣.

(١٠٠) خليل عليّ مراد، المصدر السّابق: ص ٢٨٣.

(١٠١) المصدر نفسه: ص ٢٨٤.

(١٠٢) عبد العظيم عبّاس نصّار، المصدر السابق: ص٧٩.

(١٠٣) الإنكشاريّة: من العبارة العثمانيّة (يني تشيري)، التي تعني الجيش الجديد خصِّص هذا الجيش لتنفيذ واجبات حرس السلطان الشخصيّ، ويظهر أنّه تقليد لأُسلوب الحكّام المسلمين السابقين في اتّخاذ حرسهم الخاصّ، ولم يكن الفرق إلّا عناصر الحرس، فالأتراك العثمانيُّون كانوا يشكّلون هذا الحرس من الأسرى المسيحيِّين المعتنقين للإسلام، وكان هؤلاء الأسرى أبناء أُمم مختلفة، وتمّ تشكيله في عهد مراد الأول. يُنظر: ايرينا بتروسيان، الإنكشاريّون في الامبراطوريّة العثمانيّة، تقديم: قسم الدراسات والنشر بمركز جمعة الماجد: ص٢٠.

(١٠٤) إلهام محمود كاظم، المصدر السابق: ص١٠٧.

(١٠٥) حسين علي عبيد المصطفى، البصرة في مطلع العهد العثمانيّ: ص١٧٢.

(١٠٦) عماد عبد السَّلام، الجيش حضارة العراق: ١/ ٤٠.

(١٠٧) خليل عليّ مراد، المصدر السابق: ص ١٣٣.

(108) Hamilton, Alexander, A New Account of the East Indies, London: Argonaut Press, 1930, P. 53.

(١٠٩) ثابت عبد الجبّار، المصدر السابق: ص٧٧.

(١١٠) خليل علي مراد، المصدر السابق: ص ١٤٠.

(١١١) محمّد هليل الجابري، المصدر السابق: ١١١ – ١٣١.

(112) Hamilton, op: cit, P. 80.

(١١٣) خليل علي مراد، المصدر السابق: ص١٤١.

(١١٤) نيبور، رحلة نيبور الكاملة إلى العراق: ص٥٦.

(١١٥) خليل علي مراد، المصدر السابق: ص١٤٣.

(١١٦) طارق نافع الحمداني، المصدر السابق: ص١٢٨.

(١١٧) عماد عبد السّلام رؤوف، حضارة العراق: ١/ ٢٤.

(١١٨) علاء موسى كاظم نورس، العراق في العهد العثماني: (١٧٥٠-١٨٣١): ص٢٦.

(١١٩) خليل عليّ مراد: ص١٩٤.

(120) Manton, op. cit, pp 231 – 236.

(١٢١) فاضل بيات، المصدر السابق: ص٦٩.

(١٢٢) خليل علي مراد، المصدر السابق: ص ٢٧٤.

(١٢٣) فاضل بيات، المصدر السابق: ص ٦٩.

(١٢٤) خليل علي مراد، المصدر السابق: ص ٢٧٤.

## المصادرُ والمراجعُ


### - الوثائق غير المنشورة

١- مديريّة الأرشيف العثمانيّ، تركيا إسطنبول.

10 Ramazan 108 /10 January 1672

٢- مديريّة الأرشيف العثمانيّ، تركيا، إسطنبول، وثيقة عثمانيّة بدون رقم، إعفاء الضرائب عن أراضي وأملاك شيوخ البصرة.

٣- مديريّة الأرشيف العثمانيّ، إسطنبول رقم30-7009-7 .

٤- مديريّة الأرشيف العثمانيّ تركيا، إسطنبول رقم 674.

٥- مديريّة الأرشيف العثمانيّ، إسطنبول، رقم AE- SMMD-17-10927-001.

### - الرسائل الجامعيّة

١- حميد حمدان التميميّ، التطوّر التاريخيّ للقضاء العثمانيّ وأثره في العراق (١٨٣٩-١٩١٤م)، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلّيّة الآداب، ١٩٨٥م.

٢- خليل عليّ مراد، تاريخ العراق الإداريّ والاقتصادي في العهد العثمانيّ (١٦٣٨-١٧٥٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلّية الآداب، ١٩٧٥م.

٣- محمّد هليل الجابريّ، إمارة المشعشعين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلّية الآداب، ١٩٧٣م.

### الكتب العربيّة والمعرَّبة

١- ابن الغملاس، البصرة ولاتها ومتسلِّموها من تأسيسها حتّى نهاية الحكم العثمانيّ، الدار العربيّة للموسوعات، بيروت، (د.ت).

٢- إلهام محمود كاظم، تاريخ البصرة في العهد العثمانيّ (١٨٠٣- ١٨٦٩م)، مطبعة الميزان، النجف، ٢٠١٤م.

٣- ألكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة: صالح التكريتيّ، مركز دراسات الخليج العربيّ، ١٩٨٩م.

٤- ثابت عبد الجبّار عبد الله، الاقتصاد السياسيّ لتجارة البصرة في القرن الثامن عشر، ترجمة: عبد العزيز السباهيّ، دار الثقافة والنشر، بيروت، ٢٠١٣م.

٥- بيدرو تيخيرا، تاريخ الخليج العربيّ والبحر الأحمر في اسكاربيدروتكسيرار، ترجمة عيسى أمين، البحرين، ١٩٩٦.

٧- حسين عليّ عبيد المصطفى، البصرة في مطلع العهد العثمانيّ (١٥٤٦-١٦٦٨م)، دار تموز، دمشق، ٢٠١٢م.

٨- خليل اينالجيك، تأريخ الدولة العثمانيّة من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: د. محمد . م. الارناؤوط، دار المدار الإسلاميّ، بيروت، ٢٠٠٢م.

٩- ساطع الحصريّ، البلاد العربيّة والدولة العثمانيّة، دار العلم للملايين، بيروت (ت.ب).

١٠- سيار كوكب جميل، تكوين العراق الحديث، الموصل، ١٩٩٦م.

١١- صالح محمّد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسيّ في الخليج العربيّ (١٧٩٨-١٨١٠م)، بغداد، ١٩٧٩م.

١٢- طارق نافع الحمدانيّ، ملامح سياسيّة وحضاريّة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، بيروت، (د. ت).

١٣- عبد العظيم عبّاس نصّار، بلدّيات العراق في العهد العثمانيّ (١٥٣٤- ١٩١٨م)، المكتبة الحيدريّة، ٢٠٠٥م.

١٤- عبّاس العزّاوي، تأريخ العراق بين احتلالين، ج٥، بغداد، ١٩٥٣م.

١٥- عبد الكريم محمود غرايبة، مقدّمة في تاريخ العرب (١٥٠٠-١٩١٨م)، العراق والجزيرة العربيّة، دمشق، ١٩٦٠م.

١٦- علاء موسى كاظم نوري، العراق في العهد العثمانيّ (١٧٥٠- ١٨٣١م)، دار الحرّيّة، بغداد، ١٩٧٥م.

١٧- عليّ شاكر عليّ، تاريخ العراق في العهد العثمانيّ (١٦٣٨-١٧٥٠م) دراسة في أحواله السِّياسيّة، بغداد، ١٩٨٥.

١٨- عماد عبد السّلام، الجيش حضارة العراق، ج٢، بغداد، ١٩٨٥م.

١٩- فاضل بيات، الدّولة العثمانيّة في المجال العربيّ دراسة تاريخيّة في الأوضاع الإداريّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٧م.

٢٠- كمال الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانيّة تاريخ وحضارة، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلاميّة، إسطنبول، ١٩٩٩م.

٢١- لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق، ترجمة: جعفر الخيّاط، بغداد، ١٩٦٨م.

## - المصادر الأجنبيّة

- Ailnnal," Osmanli Devletnd, markezi oberibeve Teskilati" in Eren {etar} eads, Osmanli , VOL 6 .

- Chronical, of Event between the years (1623-1733), Relating to the settlement of the order of Carmelits in meeso polamia (Dos sorra ) trans by Herman Collane zex . Ford, 1927 .

- Hamilton, Alexander, Anew Accout of the East India, London, 1966 .